زمن المواجهة والعمل يا «ريس»

أ. د. فيصل الشريفي
bareedfaisal@hotmail.com

مرت الحكومة من أربعة استجوابات كانت كفيلة بحل المجلس لولا تعامل سمو الرئيس وفريقه بكل مهنية وإدارة ممتازة أعادت الثقة بالمؤسسة الديمقراطية، وأنعشت الآمال في استكمال المجلس دورته التي يتمناها الشعب قبل طرفي المعادلة.

شكوك الحل تلاشت بشرطها وشروطها التي لا تخفى على المتابع السياسي، فالنواب الأفاضل لن يقفوا في صف التشريع فقط، بل سيتعاملون مع الجانب الرقابي في المرات القادمة بطريقة أكثر حرفية، وأكثر دستورية، مع مراعاة التوقيت الذي لن ينساه النواب طويلا، وهو حقا ضربة معلم لعبها المبتسم "صح" وبكل ذكاء.

سمو الرئيس مواجهة المادة 100 من الدستور ليست الشرط الوحيد في استمرار المجلس إن لم يجارها عمل وإنجاز يطوي معه التردد الحكومي في حل المشاكل العالقة على كل الصعد والمجالات، ويعيد ثقة الشارع الكويتي به مع التذكير بأن المراهنة على مواقف النواب المسبقة لن تتكرر في الدفاع عن الحكومة، وإن لم يكن لديها من رؤى وخطط عمل على أرض الواقع لمشاريع تنمية وقوانين إصلاح فلن يجد النائب الراحة الكافية بالوقوف إلى جانب الحكومة لأن القواعد الشعبية ستكون ضاغطا فاعلاً للتحرك السياسي.

ومن هذا المنطلق لتبدأ بحل المشكلات التي ستجد التفاهم والتعاون أيضا بشأنها كالتعليم والصحة والإسكان والبطالة، وهي ضرورة لكل حكومة إصلاحية ترغب في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، خصوصا في ظل تدنٍّ واضح لتلك الخدمات، فالتعليم وقفت عقاربه منذ زمن، فهل من المعقول أن نستمر في جامعة يتيمة تشاركها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وهي الأخرى تصرخ من العدد وتفاوت المدخلات، في ظل هذا التسارع نحو التعليم الجامعي.

وأكثر من ذلك هناك 55 ألف طالب يدرسون خارج الوطن نصفهم في جامعات تجارية، وما يقارب 30 ألف طالب في الجامعات الخاصة داخل الكويت تكاد لا تميز بين مخرجاتها.

وعلى الطرف الآخر الملف الصحي الذي كان مصدرا دائما للتأزيم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واتهاما صريحا للحكومة بأنها لا تريد حل هذا الملف، لأنه يعتبر الباب الخلفي لتمرير المعاملات وشراء ولاءات النواب، فهل يأتي اليوم الذي نرى فيه رضا المواطن البسيط عن الخدمات الصحية المقدمة له دون أن يبحث عن علاجه في الخارج؟

أما الإسكان أو بيت العمر فيحتاج إلى ثورة نمطية على كل البنى التحتية والإجراءات الروتينية، التي قلصت قدرة الوزارة على التحرك بمساحة لا تزيد على 6% من إجمالي الكويت متلازمة مع عجز في توصيل وتوفير الماء والكهرباء.

الصولة الأخيرة هي مشكلة البطالة التي لا تقل أهمية عن سواها، فعجز الحكومة في تعيين الخريجين في قطاعاتها، فضلا عن تمكينهم من العمل في القطاع الخاص يبدو واضحا.

قد أكون متفائلا ببرنامج الحكومة رغم لغته الإنشائية وغياب بعض عناصر التنمية، أو علاج مشكلات لم تجد الحل منذ سنوات، حتى أضحت تشبه السفينة الهرمة التي قد تغرق البحارة قبل الركاب لا سيما ملف التلوث البيئي وقضية الحقوق المدنية والقانونية للبدون، ولأهمية تلكما القضيتين تصدى النواب لهما عبر تشكيل لجنتين مختصتين تبحثان في إيجاد الحلول المناسبة، وهما أيضا شكلتا تحت ضغط شعبي، لذا على الحكومة أن تتعامل معهما على محمل الجد، وأن تدلي بدلوها في الحل خصوصا أنها الطرف الأول في إنشائهما.

وخير مثال على البطء الحكومي هو معالجة الحكومة لفوائد القروض، فلولا الضغط الشعبي والبرلماني لما تحركت لحل واحدة من أكبر المشكلات التي يئن تحت وطأتها كثير من الأسر الكويتية، والتي صمت البنك المركزي عنها لسنوات محاباة للبنوك، أو لضعف في التشريعات، وعلى الحكومة ألا تكابر وتعيد كرّة سبحة المعالجات بشرح مستجدات صندوق المتعثرين وسماع وجهة النظر الأخرى، خصوصا بعد تصريحات وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح عن استعداد دولة الكويت لمساعدة إمارة دبي في أزمتها الاقتصادية.

مهما درنا وتنمقنا في اختيار الكلمات لتشخيص المشكلات فسنجد سبل البيان مختلفة، والنتيجة واحدة، والعلة كستها السنون ثوب الفساد، ونزعت عنها ثوب الحياء، فتلقفها الطامع والجاحد تلقف الكرة.

اليوم ليس الأمس، والزمن لن يغفر لأحد، والوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، فأهلا برحى المواجهة، وحي على الإصلاح.

ودمتم سالمين.

الدستور والمستور!

د. حسن عبدالله جوهر
hasanjohar@hotmail.com

صحيح أن الدستور ليس قرآناً منزلاً، وقد لا يكون دستورنا من أفضل الدساتير في العالم، وأن المطالبة بتعديله أو تنقيحه حق مشروع من باب حرية الرأي على إطلاقه، كما أن البدء بإجراء مثل هذا التعديل من حق أعضاء مجلس الأمة وصاحب السمو الأمير عملياً.

ولكن إذا أعطى البعض لنفسه حق إبداء الرأي في هذا الاتجاه، ولو بخلاف الثوابت الدستورية ذاتها، أو السير عكس التيار من خلال اقتراح تنازلات أصيلة منه، أو تفريغ محتواه، أو الدعوة إلى تقليص صلاحيات المؤسسة التشريعية والإرادة الشعبية بقصد الإثارة الإعلامية والسياسية، فعليه في الوقت نفسه أن يتحمل ردود الأفعال والآراء التي يتم التعبير عنها تجاه مثل هذه المقترحات.

فمن القبح السياسي ألا يتقبل دعاة التحريض على الدستور وتعطيل الحياة الديمقراطية، وكذلك مروّجي إفراغ الدستور من الداخل، وتحويل السلطة التشريعية الوحيدة إلى مجرد ديكور، النقد والتباكي على حائط الحريات، فأضعف الإيمان اعتبار الدفاع عن الدستور والانتصار للديمقراطية ورفض هكذا دعوات سلبية أيضاً، من باب حرية الرأي وليس حتى كواجب وطني وموقف مبدئي يزداد ضرورة اليوم أكثر من أي وقت مضى في وجه المتآمرين على دستور 1962 وصبيانهم من مروجي وأد الديمقراطية، لأنهم لا يتحملون العيش في أجواء الحرية ويكابرون بعدما فقدوا التحكم بمفاتيح اللعبة السياسية!

ومن هذا المنطلق نعيب على فكرة التعديل الدستوري المقترح من الزميل النائب علي الراشد، الذي لم يوفق لا من حيث التوقيت ولا الموضوع في التسويق لها، فتوقيت المبادرة، وإن جاء من نوايا حسنة، تعتريه الشبهات وتحوم حوله الكثير من الظنون، خصوصاً في ظل تنامي الدعوات المنظمة إلى حل مجلس الأمة دستورياً أو من خلال الانقلاب على الدستور إضافة إلى شيوع حالة من الإحباط والتذمر في الوسط الشعبي تجاه المشهد السياسي عموماً وأداء البرلمان على وجه التحديد.

أما من حيث الموضوع، فعلى الرغم من أن مبادرة النائب الراشد تضمنت بعض الأفكار الجيدة مثل التوسع في الحكومة البرلمانية ووجوب اكتساب الوزارة لثقة المجلس مسبقاً، فإن تقليص صلاحيات البرلمان، خصوصاً الرقابية، ومنع الوزراء حق التصويت على طرح الثقة بزملائهم قد نسف أي أمل في كون مثل هذا المقترح يصب في مصلحة المكتسبات الدستورية والشعبية، بل إن ذلك هو تفريغ الدستور من الداخل، وهذا ما لا ينسجم مع عضو مجلس الأمة بخلفية قانونية وميل في توجهاته مع أحد التيارات السياسية التي طالما كانت من المدافعين عن الدستور والمطالب الشعبية.

كما أن من أهم متطلبات تعديل الدستور أن يكون باتجاه المزيد من الحريات والمكتسبات الشعبية والسياسية وليس التراجع والعودة إلى ظواهر التخلف السياسي، إضافة إلى ذلك، فإن الدستور نفسه قد حرص على أن تكون خطوات التنقيح مؤسسية، الأمر الذي يكرس روح العمل البرلماني الجماعي وتبادل الأفكار والمناقشات الجادة بين ثلث أعضاء المجلس على الأقل، ومع التنسيق المباشر مع صاحب السمو الأمير.

لهذا، فإن ربط مصير أمة بأكملها ورسم طريق المستقبل لأبنائها على مدى عقود طويلة من الزمن لا يمكن أن نقبلهما على شكل ردود الأفعال أو بسبب استياء نائب من تقديم جملة من الاستجوابات، بما في ذلك استجواب رئيس الحكومة من قبل نواب آخرين لا تعجبه أطروحاتهم أو طريقة ممارسة عملهم داخل المجلس، ومثل ردة الفعل هذه هي بحد ذاتها كارثة سياسية من الوزن الثقيل!

وتكفي التجربة الأخيرة في كيفية التعامل مع الاستجوابات ومواجهتها دليلاً على أن العيب ليس في مواد الدستور ولكن في الممارسة والتطبيق، بل إن ما شاهدناه خلال الفترة السابقة يفرض التوسعة في صلاحيات المجلس وليس العكس، لأننا إذا أخذنا اقتراحات النائب علي الراشد في تعديل الدستور فقد لا يكون هناك دور يذكر بعد ذلك للبعض ممن تخصص في لعب دور "الأرجوزات" نيابة عن الحكومة داخل "قاعة عبدالله السالم"!

كأنك «يا بوزيد»!

حمد نايف العنزي
hamadvision@hotmail.com

يردد الجميع عبارة "ديرة بطيخ" تعبيراً عن وضع الدولة حين تحكمها الفوضى ويصبح لكل فرد فيها قانونه الخاص الذي يحكمه، لكن كم واحدا منكم يعرف حكاية هذه العبارة؟ وكيف؟ ولماذا قيلت؟!

أكاد أجزم أن أغلبكم لا يعرف، ولذلك سأحكي لكم هذه الحكاية التي بسببها قيلت هذه العبارة أو المثل، فتابعوا معي "يا رعاكم الله":

زعموا أن عابر سبيل كان يبحث عن أي عمل يكفل له قوت يومه قد مر على قرية صغيرة، فسأل كل مَن لقيه في السوق إن كان يريد أن يستأجره كعامل مقابل لقمة يأكلها فلم يجد من يلبي طلبه، وبعد أن ملّ وتعب من السؤال غادر السوق وجلس يائساً يندب حظه التعس بجانب مقبرة القرية، وهو ناقم على أهلها، وما هي إلا لحظات حتى جاءه شاب أحمق ليسأله عن الطريقة التي يدفن بها والده المتوفى قبل قليل في المقبرة، فقال له هازئا: "لن يدفن والدك يا محترم حتى تحضر لي بطيخة أكبر من رأسك الفارغ هذا لآكلها"!

ذهب الشاب إلى حال سبيله، ونام عابر السبيل ليصحو بعد ساعة على صوت جنازة يتقدمها الشاب، وهو يحمل بطيخة قدمها له عن طيب خاطر، فما كان من عابر السبيل إلا أن استمرأ الأمر، فصار يطلب مقابل كل جنازة بطيخة، حتى صار الأمر معلوماً عند جميع أهل القرية، لا يعترض عليه أحد ولا يناقشه أبداً!

حتى جاء أحد الوجهاء النبهاء إلى إحدى الجنائز يوما، واستغرب هذه الضريبة التي يأخذها الرجل بلا مبرر، فسأله: من الذي أعطاك الحق بألّا تسمح بالدفن في هذه الأرض الخلاء إلا بأجرة معلومة؟!

فقال عابر السبيل: لقد وجدتها يا سيدي ديرة بطيخ، ولم يسألني فيها أحد عن سبب هذه الضريبة سواك... فماذا عساني أن أفعل والقوم هذه حالهم؟!

هذه حكاية المثل باختصار... وما فعله الشخص الذي رفض دخول الدكتور نصر حامد أبو زيد إلى الكويت وطلب منه المغادرة على أقرب رحلة دون سند قانوني أو منطقي، سوى أن نواباً إسلاميين في مجلس الأمة قد طالبوا الحكومة بمنعه من الدخول مهددين بسحب الثقة من الوزير المسؤول، يشبه ما فعله عابر السبيل ذاك، ففي الحالتين، من الواضح أن القانون يستطيع أن يشرّعه كل منهم على مزاجه وهواه وبناء على ما تقتضيه مصلحته الشخصية، وبناءً على ذلك يكون تصرفه وردة فعله!

لست أدافع هنا عن شخص الدكتور حامد نصر أبو زيد ولا عن آرائه، وإن كنت لا أعترض على كثير منها، لكن القضية تستحق الوقوف عندها طويلاً والتمعن في نتائجها، رجل لا له ولا عليه، وليس هناك ما يمنع دخوله الكويت، فأوراقه كلها سليمة، يتم منعه من الدخول فقط لأن ثلة من المتزمتين لا تعجبهم تفسيراته ورؤاه فيما يخص التراث والفكر الديني، ففي أي زمن نعيش نحن يا عالم؟ وأي ثقافة فوضوية يريد أن ينشرها هؤلاء؟!

كل كتب الدكتور نصر حامد أبو زيد التي تحمل أفكاره متاحة على الإنترنت، وبالمجان، فما الذي يريده القوم؟ هل يريدون أن يمنعوا جسده فقط من دخول الكويت؟ وهل عداؤهم له عداء لجسده أم لفكره؟ إن كان عداء للجسد فقد نجحوا في ذلك، وأما فكره فقد فشلوا لأنهم جبنوا عن مواجهته بالحجة والدليل والمنطق، وهو أمر يحسب له ويشكر عليه، فقد كشف لنا كم هم ضعفاء وغير قادرين على المنازلة فكرياً، فليفرحوا إذن بانتصارهم الهزيل على جسد الدكتور الذي حسبوا أنهم قد حرموه من "الجنة" حين منعوه من الدخول... "استريحوا زين"!

أما حكومتنا.. فستعلن لكم قريباً عن فائض كبير في إنتاج البطيخ، لتصبح عن جدارة المنتج الأول للبطيخ على مستوى العالم... ألف مبروك... وإلى مزيد من الإنجازات العظيمة!

فالح ماجد المطيري

حكومة لا تستحق الثقة

نعم... لا تستحق الثقة؛ رغم اجتياز رئيسها جلسة استجوابه وحصوله على تأييد أغلبية النواب، أقولها بكل قناعة هذه الحكومة مجتمعة لا تستحق الثقة؛ هذه الحكومة التي سلمت مفاتيح عقولنا إلى سدنة التخلف والجهل لا تستحق الثقة

هذه الحكومة التي اعتادت الانبطاح والاستلقاء على ظهرها لأحزاب التدين السياسي لا تستحق الثقة؛ هذه الحكومة التي تفاخر بأن رئيسها صعد إلى منصة الاستجواب ونال ثقة أغلبية النواب "تحت مظلة الدستور" لا تستحق الثقة، لأنها وبكل انهزامية وانتهازية تجاوزت على هذا الدستور وصادرت حرية الفكر المكفولة دستوريا، ومنعت مفكراً بحجم "نصر حامد أبوزيد" من إلقاء محاضرة فكرية في الكويت؛ بعد أن كان قد حصل على تأشيرة دخول إلى البلاد.

هذه الحكومة التي وضعت الكويت في ذيل الدول الخليجية في مكافحة الفساد وسجلت تراجعا كبيراً عن موقعها دولياً، وتسير بنا إلى موقع أسوأ في سجل الحريات تهدد موقعنا المتقدم عربيا!

بعد اعتقال الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم وتسجيل المنظمات المعنية بحرية الرأي وحقوق الإنسان لعدد من الملاحظات حول سجل الكويت في هذا الشأن، أقولها بكل قناعة هذه الحكومة لا تستحق ثقة جزء من شعب الكويت، الذي مازال يملك بقايا أمل في أننا مازلنا نعيش في دولة مدنية تحكم بدستور مدني ولا تحكم بفتاوى دراويش السياسة.

هذه الحكومة التي خضعت لمؤسسة الجهل، وصبغت حياتنا بلون أسود قاتم، وصادرت كل معنى للفرح، وسدت منافذ دخوله إلينا لا تستحق الثقة.

هذه الحكومة التي أعطت حق الرقابة على فكرنا وعقيدتنا لكل جاهل ومتخلف ليحدد لنا ماذا نقرأ وماذا لا نقرأ- حتى نسينا أن لدينا معرضاً سنوياً للكتاب- لا تستحق الثقة.

أما هؤلاء الذين يرون أنهم حماة العقيدة والدين، وأنهم اختصوا دون غيرهم بتفسير الإسلام، ومنحوا أنفسهم حق تحديد "ما يهز" وما "لا يهز" إيماننا، فأسئلتي لهم: مَن منحكم هذا الحق؟ أهو تبحركم في علوم العقيدة والتفسير والحديث؟ إذا كان ذلك كذلك، فقد جاءكم نصر حامد أبوزيد في عقر داركم شاهراً أفكاره وآراءه يتحداكم بكل شجاعة فهل من مبارز؟ ولماذا جبنتم عن المواجهة؟

أقرأ مقالاتكم التي تملؤونها بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة التي تدّعون أنها ترد على "هرطقات" نصر حامد أبوزيد، وتبطل حججه؛ فأرثي لحالكم وأضحك لضعفكم... لماذا لم تحملوا "ترسانتكم" الفقهية وتواجهوه بها لتكشفوا ضعفه وتهافت آرائه أمام الجميع؟ ولماذا جبنتم عن المواجهة واختبأتم تحت "بشت" حبيبتكم الحكومة؛ كما يختبئ الطفل تحت عباءة أمه؟ أراهن أن أغلبكم، إن لم يكن جميعكم، لم يقرأ لنصر أبوزيد كتاباً واحداً كاملاً؛ إن هي إلا ثقافة "السمّيعة" .

مَن يقرأ تاريخ الدولة الإسلامية فإنه يرى بكل وضوح أنها تبلغ أوج عزتها وتقدمها متى ما انفتحت على الآخر وأفكاره، وتسقط في قاع الانحطاط متى ما انغلقت على نفسها، وقلّ فيها الفلاسفة والمفكرون؛ وكثر فيها تجار الدين والدراويش.

د. شاكر النابلسي *

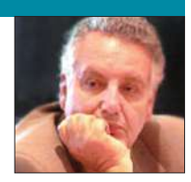

الثقافة العربية والرهان الحضاري

-1-

لا أعتقد أن سوء الأحوال السياسية في العالم العربي منذ بداية القرن العشرين حتى الآن كانت سبباً رئيساً حال دون تحقيق أي نوع من أنواع الوحدة العربية، ففي ظني أن الوحدة بين الشعوب لم تكن في يوم من الأيام قراراً سياسيا بقدر ما كانت مهمة ثقافية.

فالوحدة الألمانية الشهيرة (المملكة الألمانية) أو (الرايخ الثاني)- مثلاً لا حصراً- التي قادها بسمارك (1815-1898) لم تكن من صنع السياسيين بقدر ما كانت من صنع المثقفين، وإن كان بسمارك قد ختمها بختمه السياسي، فقد كانت الوحدة وثيقة ثقافية بخاتم سياسي.

كذلك كانت الوحدة الأميركية التي صنعها المثقفون الأميركيون وعلى رأسهم توم بين Paine (1737 - 1809) ورالف إمرسونEmerson (1803-1883). فتوم بين كان مُلهم الثورة الأميركية (1775- 1783)، من خلال كتابيه "الحصافة common sense" و"حقوق الإنسان Human Rights "، وإمرسون كان محفز الشباب على التمسك بالوحدة والعمل بجد وعزيمة لتحقيق الأهداف. وكان يخاطب الشباب بقوله:

"أيها الشباب استخدموا إرادتكم واعملوا بجد وعزيمة للحصول على ما تسعون إليه، وبذلك تضعون العراقيل أمام عجلة الفشل، وتتحررون من الخوف من دورانها والتفافها عليكم. ما من شيء يمكن أن يجلب لكم السلام سوى أنفسكم. وما من شيء يمكن أن يمنحكم الطمأنينة وراحة النفس غير انتصار مبادئكم".

وفي أوروبا الشرقية وآسيا كان كل من لينين وماو تسي تونغ كمثقفين أولاً وسياسيين ثانياً قد قادا بلديهما إلى الوحدة التاريخية التي جعلت من الاتحاد السوفييتي "قوة عظمى" وجعلت من الصين الآن كتلة سياسية واقتصادية بالغة القوة والتأثير.

-2-

كانت الثقافة في كل من التجربة الوحدوية الألمانية والأميركية والصينية والسوفييتية، وغيرها من تجارب الوحدة، هي صاحبة الدور الرئيس الفعال في هذه الأحداث السياسية، التي غيّرت وجه التاريخ.

فالتاريخ تصنعه النخب، ولا تصنعه الجماهير، أو العامة، أو الرأي العام، فالعامة لا عقل لها، والرأي العام، عامٌ بلا رأي، كما قال نيتشه، والأغلبية هي رجل واحد وشجاع.

-3-

فكيف استطاعت هذه الثقافات أن تصنع أشكالاً مختلفة للوحدة في التاريخ الحديث، وأن توحّد هذه الأقطار وغيرها، رغم كل العوائق التاريخية والسياسية والاقتصادية وحتى اللغوية في تجربة الوحدة الجديدة في أوروبا وهي (الاتحاد الأوروبي) الحالي، الذي هو وحدة بمجهود ثقافي وبامتياز؟ وقد تجلى هذا المجهود الثقافي بانتشار ثقافة الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وبحق الإنسان في الاختلاف والمغايرة... إلخ؟

لقد استطاعت ثقافات هذه البلدان أن تلعب الدور الرئيس والمهم في إقامة الوحدة من خلال الشخصيات والنخب الثقافية السياسية. في حين إن الزعامات السياسية التي دعت، أو قامت بإطلاق مشاريع الوحدة العربية الفاشلة، التي بلغت أكثر من 85 مشروعاً فاشلاً كما رصدها يوسف خوري في كتابه (المشاريع الوحدوية العربية، 1913-1989) لم تكن تتمتع بأدنى حد من الثقافة. بل نستطيع أن نطلق على هؤلاء أنهم كانوا أميين ثقافياً، ومعظمهم جاء من صفوف الجيوش العربية، ونحن نعلم مستوى ثقافة العسكر العرب.

وقد استأثر هؤلاء الحكام العسكر بالقرار الوحدوي على مدى قرن كامل تقريباً، وهو القرن العشرون، فكانوا هم الذين يطبخون وهم الذين يأكلون، والآخرون من النخب المثقفة سياسياً وتاريخياً وعلمياً معزولين تماماً عن صناعة القرار الوحدوي. بل لقد تبيّن أن الهوة بين المثقف والحاكم، هوةٌ سحيقة، وخصص لها بعض السسيولوجيين العرب كسعد الدين إبراهيم كتاباً خاصاً لمعالجة وتجسير هذه الهوة وردمها، كما دعا في كتابه ("تجسير الفجوة بين المثقف والأمير"، 1985).

-4-

إن عمليات الوحدة وتجاربها عمليات وتجارب علمية وثقافية محضة قبل أن تكون سياسية، وهي تُقاس، وتُوزن، وتُقدَّر بالقلم والمسطرة تماماً، كأي مشروع هندسي إنشائي. بمعنى أن أي وحدة بين شعبين أو أكثر، إذا لم يكن وراءها المؤرخُ وعالمُ الاجتماع والاقتصادي والفيلسوفُ والأديبُ، فلن تنجح، ولن تلقى الفلاح. ولهذا، حاول بعض الزعماء والقادة السياسيون في التاريخ القديم والحديث اتخاذ بعض المثقفين مستشارين لهم ومقربين منهم. فكان أرسطو إلى جانب الإسكندر، وكان المقفّع إلى جانب الخليفة المنصور، وكان روزنبرغ إلى جانب هتلر، وكان الشاعر دانتسيو إلى جانب موسوليني، وكان أندريه مالرو إلى جانب ديغول، وكان أمين الريحاني وخير الدين الزركلي إلى جانب الملك عبدالعزيز آل سعود، وكان أحمد الشيباني (باحث ومترجم كتاب "تاريخ الفكر الأوروبي الحديث 1601-1977" بأجزائه الأربعة، تأليف رونالد سترومبرج) وعبدالعزيز بن عبد المحسن التويجري (كاتب في "أثر المتنبي بين اليمامة والدهناء"، و"حتى لا يصيبنا الدوار"، وأكثر من عشرة كُتب أخرى) إلى جانب الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأمثلة كثيرة غير هؤلاء.

-5-

إن فشل تجارب الوحدة العربية في القرن العشرين خصوصاً، لم تكن تستند كما قلنا إلى حقائق علمية أو معطيات تاريخية، ما عدا الشعور الوطني والقومي الفياض والرغبة الجماهيرية، والمشاعر التي لا تصنع الوحدة، ولكن ما يصنعها هو المصالح المشتركة، أو ما نُطلق عليه في العالم العربي " قُرص العيش". ففي نهايات القرن العشرين، كانت هناك متغيرات كثيرة حدثت في العالم، وفي العالم العربي على وجه الخصوص، وعلى رأسها أن "القومية" في التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها، لم تعد هدفاً عربياً، بقدر ما أصبحت "القطرية" ومصالحها الخاصة هي الهدف الأكبر. أي أن كل قُطر، وكل شعب قُطري، أصبح يعتبر تأمين وسلامة "قُرص العيش" هو الهدف الرئيس لأي وحدة في ظل المتغيرات الاقتصادية، وازدياد فقر العالم العربي عامة، وضعف إمكاناته الاقتصادية.

-6-

فهل كسبت الثقافة العربية بعد كل هذا الرهان الحضاري أن تكون وسيلة حضارية مهمة في تحقيق الوحدة العربية؟

الجواب عن هذا السؤال يأتي من خلال وضع العالم العربي المشتت الآن!

إن الفرقة والشتات اللذين يمزقان العالم العربي الآن، لن تستطيع قوة جمعه ونظمه غير ثقافة تراهن على بناء حضارة جديدة وشجاعة، وليس ثقافة تجري في ركاب معادلات سياسية، تتغير كل لحظة كما تتغير الأرقام في الأسواق المالية.

* كاتب أردني

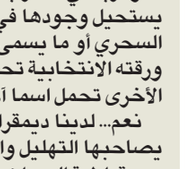

الديمقراطية الزائفة والمزيفة

د. محمد لطفي
mmlotfy56@hotmail.com

يتميز- ولا يمتاز- الوطن العربي بتفسيراته وتطبيقاته الفريدة والخاصة للمفاهيم السائدة والمعروفة في كل دول العالم، فالديمقراطية في عالمنا العربي لها صورها ونماذجها التي تختلف كلية وجذريا عن كل ما يعرفه العالم من مفاهيم وأصول للديمقراطية.

فديمقراطية الوطن العربي عظيمة و تاريخية وغير مسبوقة... لماذا؟ لأن الجلسة استمرت 16 ساعة (إلى صباح اليوم التالي) ولم يتحدث أحد هل استمرار الجلسة لهذه المدة صواب أم خطأ؟ وهل هذا دليل قوة للديمقراطية أم مظهر ضعف؟ وهل يمكن لشخص مهما كان عظيما وعبقريا أن يظل قادرا على الحوار والنقاش طوال هذا الوقت؟!

تاريخية لأنه تمت مناقشة 4 استجوابات في جلسة واحدة، ولم يناقش أحد هل هذا صواب أم خطأ؟ وهل هذه جريمة في حق الديمقراطية أم مبعث شرف لأصحابها؟ ولماذا لم يتم توزيع الاستجوابات لتتم مناقشة كل استجواب بتأن وصدق وهدوء؟

تاريخية وعظيمة لأنها سمحت باستجواب رئيس الوزراء، وإذا لم تكن الديمقراطية قادرة على استجواب رئيس الوزراء فما قيمتها؟

أي تاريخ في ديمقراطية قتلت تاريخيتها قبل ولادتها بجعل الجلسة سرية لا يراها الشعب ولا يعرف عنها شيئاً، وتعطي لمن يريد الحق في قول ما يشاء عقب الجلسة، والمواطن مغيب لا يمكنه الجزم بصدق أو كذب المتحدث، فالديمقراطية تاريخية والجلسة سرية!!

أي عظمة في ديمقراطية وأدت جلسة البدون- عن عمد- وباتفاق السلطتين؟! وأي قيمة لجلسة أعلن الجميع قبلها بيان رئيس الوزراء الذي سيلقيه بمناسبة تأييد الثقة الذي سيناله في الجلسة القادمة؟ هل هذه ديمقراطية تاريخية أم ديمقراطية غيبية؟!

وغرباً في مصر بلدي الحبيب تتميز الديمقراطية بمظاهر خاصة يستحيل وجودها في مكان آخر، فلدينا صندوق «دافيد كوبر فيلد» السحري أو ما يسمى بالصندوق الانتخابي حيث يضع المواطن ورقته الانتخابية تحمل اسما في فتحة الصندوق فتخرج من الجهة الأخرى تحمل اسما آخر، هل شاهدتم أعجب من هذا؟!

نعم... لدينا ديمقراطية لا توجد في أي مكان، ديمقراطية سحرية يصاحبها التهليل والتصفيق والطبل والزمر، والكل يصرخ ويتكلم «ديمقراطية الصراخ» الكل يتحدث ولا أحد يسمع «ديمقراطية الطرشان» يلتزم بها النواب ورجال الأحزاب وخبراء الفضائيات وكتّاب الصحف، والكل يلتزم بها التزامه بعقيدته ودينه فهل هناك ما هو أعجب؟!

نعم... لدينا ديمقراطية تلقي القبض يوميا وطوال أكثر من 5 سنوات على 50 فردا من جماعة محظورة!! ولو حسبنا عدد من ألقي القبض عليهم لكانوا أكثر من 50 ألفا فبالله عليكم دلوني على حزب واحد (بما في ذلك الحزب الوطني) يزيد عدد الأعضاء الناشطين فيه عن 50 ألفا أقلا تستحق هذه المحظورة الشكر والديمقراطية الإعجاب والتقدير؟!

ديمقراطية عجيبة غريبة تاريخية وسحرية لا مثيل لها، ولكن في الحقيقة هي ديمقراطية زائفة ومزيفة، فعلى من تضحك الأحزاب الحاكمة والأنظمة المتسلطة وأجهزة إعلامها المخادعة؟ تضحك على المواطن أم هي تتوهم ذلك؟

الحقيقة أن المواطن هو من يسخر سراً وعلانية من كل هذه المسرحيات التي يتوالى عرضها يوميا في جميع البلاد العربية وينتظر بشوق ولهفة لحظة إسدال الستار... فمتى سيسدل؟

الجريدة. aljarida
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر- الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 / 22257037 / 22257038 - فاكس: 22257035 - ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
شكاوى التوزيع والاشتراكات: خدمة العملاء: تلفون: 1828111 - فاكس: 22252540
الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107
التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487
المقالات المنشورة في الجريدة. تعبر عن آراء أصحابها وليس عن رأي الجريدة.